

ترجيح كفة آيفون 11 الأرخص على هاتفي أبل الآخرين

ولا يبدو أن ميزة الكاميرا الرابعة، التي انفردت بها هواتف آيفون 11 برو وآيفون 11 برو ماكس، ستجذب الكثير من المستخدمين، سوف يقتصر الاهتمام بها على شريحة صغيرة من المتخصصين في التصوير وتقييم الأجهزة ومن لا يتأثرون بفارق السعر.

وتتشارك جميع الهواتف بذات الكاميرا الأمامية بدقة 12 ميغابكسل، تدعم نمط بورتريه مع تأثير بوكيه المطور وميزة ضبط العمق مع سعة تأثيرات وتسجيل فيديو بدقة فائقة 4 كي، ولذلك فإن جودة التصوير الأمامي متطابقة في جميع الهواتف.

أما الكاميرات الخلفية فيضم آيفون 11 اثنتين متطابقتين مع كاميرات آيفون 11 برو وآيفون 11 برو ماكس وكلاهما بدقة 12 ميغابكسل، واحدة بنطاق رؤية عريض يبلغ 120 درجة، والثانية تدعم تقنية التثبيت البصري.

أما الكاميرا الخلفية الثالثة التي يفنقر لها آيفون 11 فهي عدسة جيدة فقط للتكبير البصري، الذي لا يفقد أي تفاصيل مقارنة مع التكبير الرقمي، ولذلك يرى الخبراء أنها ميزة غير ضرورية.

ولا يفنقر آيفون 11 لأي من المزايا الأخرى الجديدة ويشارك بها جميعا مع الهواتف الأخرى مثل مقاومة المياه والغبار ومزايا الصوت الجديدة ودعم الاتصال بشبكات واي فاي 6 تي.إي والبلوتوث.

كما تشترك جميعها بدعم بطاقات سيم الثنائية ومزايا التصوير الليلي الجديدة ونقل البيانات "أير دروب" والشاشات المقاومة للزيت وبصمات الأصابع.

يرجح الخبراء أن يكون هاتف آيفون 11 الأكثر مبيعا بين هواتف شركة أبل الجديدة لأسباب كثيرة، أبرزها كونه الأقل ثمنا بفارق كبير عن الهاتفين الآخرين ومساحة شاشته الأكثر ملاءمة لحاجات غالبية المستخدمين وعمر البطارية الأطول.

هواتف أبل على مدى تاريخها ويمكنها تشغيل الهاتف بشكل متواصل إلى نحو 17.5 ساعة.

ولا يختلف آيفون 11 الأقل ثمنا عن الهاتفين الآخرين في أهم المزايا، حيث تضم جميع الأجهزة الثلاثة المعالج الجديد أي 13 الذي يحتوي على وحدة المعالجة المركزية ووحدة معالجة الرسومات والمحرك العصبي لجعلها ذكية وأكثر كفاءة وتوفيرا لاستهلاك الطاقة.

وبدأت مبيعات الأجهزة الجديدة يوم الجمعة الماضي بسعر 699 دولارا لآيفون 11، وهو ما يقل بـ300 دولار عن سعر آيفون 11 برو و400 دولار عن آيفون 11 برو ماكس.

ويقول الخبراء والمواقع المتخصصة في تقييم الأجهزة الجديدة أن غالبية المستخدمين لا يحتاجون الإضافات الفائضة على حاجتهم، التي اقتصر وجودها في الهاتفين الآخرين.

وأشاروا إلى أن آيفون 11 جاء بمساحة أقرب إلى ميول معظم المستخدمين وهي 6.1 بوصة، في حين قد يجد كثيرون مساحة شاشة آيفون 11 برو البالغة 5.8 بوصة صغيرة، ومساحة شاشة آيفون 11 برو ماكس البالغة 6.5 بوصة أكبر مما ينبغي.

الأهم من ذلك أن بطارية آيفون 11 ستكون الأطول عمرا من جميع

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

لندن - تشير حساسية الأسعار، التي كانت سببا رئيسيا لتراجع مبيعات هواتف آيفون في العامين الماضيين إلى أن آيفون 11 سيكون أكثر مبيعا بين هواتف أبل الجديدة، خاصة أنه يضم جميع المزايا الجديدة الكبرى. وبدأت مبيعات الأجهزة الجديدة يوم الجمعة الماضي بسعر 699 دولارا لآيفون 11، وهو ما يقل بـ300 دولار عن سعر آيفون 11 برو و400 دولار عن آيفون 11 برو ماكس.

ويقول الخبراء والمواقع المتخصصة في تقييم الأجهزة الجديدة أن غالبية المستخدمين لا يحتاجون الإضافات الفائضة على حاجتهم، التي اقتصر وجودها في الهاتفين الآخرين.

وأشاروا إلى أن آيفون 11 جاء بمساحة أقرب إلى ميول معظم المستخدمين وهي 6.1 بوصة، في حين قد يجد كثيرون مساحة شاشة آيفون 11 برو البالغة 5.8 بوصة صغيرة، ومساحة شاشة آيفون 11 برو ماكس البالغة 6.5 بوصة أكبر مما ينبغي.

الأهم من ذلك أن بطارية آيفون 11 ستكون الأطول عمرا من جميع



آيفون 11 سيكون
نجم المبيعات لأنه أقل
ثمنا ويضم جميع المزايا
الجديدة

اشتداد المنافسة يقوض مزايا العسل اللبناني

أن آخر إحصاء لإنتاج قطاع النحل السنوي في لبنان تراوح بين ألف و1250 طنا.

وهذا الكم من العسل تنتجها حوالي 200 و250 ألف خلية موزعة على حوالي 6 آلاف نحال، أما ما يصدر من الإنتاج فلا يتجاوز 50 طنا سنويا.

ويلفت حسين القضايني مدير شركة جبال لبنان للإنتاج البلدي لعسل جبل الشيخ إلى جودة العسل اللبناني، الذي كان قد فاز عام 2017 بجائزة الفئة الذهبية التي تصدرها المجموعة الأوروبية لأبحاث الجودة.

وحول الصعوبات التي يواجهها القطاع اشتكى النحال فارس الحلبي من أعمال رش المبيدات الزراعية لمكافحة الحشرات من قبل المزارعين الذي يؤدي إلى نفوق النحل بأعداد كبيرة.

وقال "تضاف هذه الكارثة التي تلحق بالنحل إلى أمراض عدة تضرب الخلايا وأخطرها حشرة طفيلي الفاروا التي يتغذى من أشجار الصيف الجبلية في حين أن مرعى النحل في شتاء يقتصر على زهر اللبمون في الساحل، إضافة إلى مادة السكر التي تنظر إلى وضعها بين القفران لزيادة تغذية النحل.

ويتشير رئيس تعاونية التربية والعناية بالنحل علاء فاعور إلى بنسبة 20 بالمئة.

تعالقت أصوات قطاع صناعة العسل في لبنان محذرة من التحديات، التي تواجه تسويق هذا الإنتاج نتيجة المنافسة الشرسة مع العسل المستورد، رغم الارتفاع القياسي في إنتاج الموسم الحالي، الذي سجل أكبر قفزة منذ 15 عاما.

ويقال فايز أيومنصور، الذي يمتلك مئلا يضم 140 قفيرا أن جني العسل يكون عادة في موسمين ربيعي في شهر مارس وصيفي في شهر سبتمبر.

1250
طنا من العسل ينتجه لبنان
سنويا يذهب منه 50 طنا فقط
إلى الأسواق العربية والدولية

وأكد أن العسل الصيفي أفضل جودة وإنتاجا من العسل الربيعي لأن النحل يتغذى من أشجار الصيف الجبلية في حين أن مرعى النحل في شتاء يقتصر على زهر اللبمون في الساحل، إضافة إلى مادة السكر التي تنظر إلى وضعها بين القفران لزيادة تغذية النحل.

ويتشير رئيس تعاونية التربية والعناية بالنحل علاء فاعور إلى بنسبة 20 بالمئة.

البقاع الغربي (لبنان) - يكافح العسل اللبناني للحفاظ على أسواقه العربية والدولية رغم المطبات الكثيرة، التي تعترض معظم النحالين ومن أبرزها ارتفاع الأسعار والاحتكار وغياب الدعم الحكومي والأفات التي تصيب النحال.

ويقول خبراء إن تلك العوامل قد تقف حجر عثرة أمام تحقيق قفزة في السنوات المقبلة إذا لم يتم تدارك الأمر سريعا، في ظل اشتداد المنافسة من المغرب والجزائر، ووسط الهضاب الغربية المرتفعت جبل الشيخ حيث تكثر أشجار السندبان والشنديب، أطلق النحال جمال سويدان عملية جني العسل في موسمه الصيفي والذي يبدأ عادة في النصف الثاني من سبتمبر من كل عام.

وأضن سويدان أياما عدة في نفخ الدخان، عبر آلة يدوية ليلعب النحل عن أقراص العسل خلال سحبها من صندوق القفير الخشبي، ووضع أخرى فارغة تمهيدا لموسم عسل الربيع.

وقال لوكالة شينخوا الصينية إن "موسم عسل هذا العام وافر، وللمرة الأولى منذ أكثر من 15 عاما يسجل ارتفاعا في الإنتاج بنسبة تتجاوز 10 بالمئة".

وأرجع السبب إلى كثافة الأمطار هذا العام وانعكاساتها الإيجابية على الأشجار المثمرة والنباتات البرية.

وأضاف "في هذه المنطقة الجبلية نفخر بإنتاجنا من العسل عالي الجودة والذي يجنيه النحل من أعالي مرتفعات جبل الشيخ التي تعلو عن سطح البحر ما بين 1500 والفي متر".

ويعمل سويدان في تربية النحل منذ أربعة عقود ولديه 250 قفيرا تنتج كل منها ما بين 10 و12 كيلوغراما من العسل يصدر الفائض منه إلى بعض الدول العربية.

ويتراوح سعر كيلوغرام العسل الصيفي ما بين 25 و30 دولارا، أما الربيعي فيصل إلى حدود 18 دولارا.

صندوق النقد يؤكد خطورة أوضاع الاقتصاد التركي

تحذيرات من تداعيات نظرة أردوغان الضيقة للأزمة

ارتفع معدل البطالة بين صفوف الأتراك.

وأشارت بيانات معهد الإحصاء التركي الأسبوع الماضي إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى حوالي 13 بالمئة خلال الفترة الفاصلة بين مايو ويوليو الماضيين نتيجة تدهور سعر صرف العملة المحلية.

وزععت وكالة موديز الثقة باقتصاد البلاد منتصف العام الماضي بعد أن خفضت تصنيف معظم البنوك التركية، رغم تعافي الليرة قليلا في أعقاب ارتفاع بدرجة أكبر من المتوقع لأسعار الفائدة على الإقراض الرئيسي من البنك المركزي.

وخفضت الوكالة تصنيف 17 مصرفا ووضعتها قيد المراجعة لمزيد من خفض التصنيف الائتماني، كما تم وضع شركتين للتمويل قيد المراجعة.

وقالت في بيان حينها إن "التصنيفات المترجعة تعكس وجهة نظر خبراء موديز بأن بيئة التشغيل في تركيا قد تدهورت ما ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على ملامح تمويل المؤسسات".

وفي ضوء ذلك، وضعت الوكالة تصنيف تركيا السيادي تحت المراقبة لإجراء خفض لتصنيفه الائتماني، مشيرة إلى مخاوفها بشأن الإدارة الاقتصادية وتنازل ثقة المستثمرين.

وتزيد مسألة الدين الخارجي البالغ حاليا نحو 45 مليار دولار، وفق البيانات الرسمية، رغم شكوك البعض في صحتها، الضغوط على الدولة، التي تكافح للتقليص منه، بينما ترفض الخوض في مسألة الاقتراض من صندوق النقد لتحسين أوضاعها المالية.

وكان البيروق قد قال في مقابلة مع محطة تلفزيون محلية، بعد هزيمة حزب العدالة والتنمية الحاكم في انتخابات بلدية إسطنبول إن "تركيا ستدخل فترة إصلاح للاقتصاد بعد الانتخابات المحلية"، لكنه يقدم تفاصيل محددة بشأن الإصلاحات التي تخطط لتنفيذها.

وتكشفت مصادر مصرفية تركية لوكالة رويترز حينها أن صندوق ضمان الائتمان الذي تدعمه الخزنة والمخصص لتحفيز الاقتصاد من خلال ضمان قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة توقف عن قبول الطلبات الجديدة منذ الجمعة الماضي.

وقال صندوق الضمان في مذكرة إنه أخطر البنوك بأنه لن يتلقى المزيد من الطلبات ضمن 3 برامج للضمانات وأن برنامجا رابعا أغلق بالفعل أمام الطلبات.

واستخدمت ضمانات القروض على نطاق واسع بعد استحداث المشروع في عام 2017 لتعزيز النمو الاقتصادي في أعقاب الانقلاب العسكري.

تزايدت المؤشرات على تفاقم أزمة الاقتصاد التركي، بإصدار صندوق النقد الدولي تحذيرا شديدا للجهة من خروج المشاكل المتتالية عن السيطرة، في وقت تواصل فيه حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان مكابرتها وإصرارها على أن البلاد تجاوزت محنتها بالفعل.

فقدت الليرة 30 بالمئة من قيمتها العام الماضي.

كما تراجع مستوى الطلب المحلي على السلع والخدمات بشدة مما دفع الاقتصاد نحو الركود بشكل غير مسبوق منذ تولي أردوغان السلطة وتعيين صهره براءت البيروق وزيرا للمالية.

وانكمش الاقتصاد بنحو 1.5 بالمئة خلال الربع الثاني من العام الحالي، وهو ثالث انكماش فصلي على التوالي على أساس سنوي.

صندوق النقد الدولي: تركيا إن تحقق نمو قويا ومستدام دون إجراء إصلاحات عميقة

لكن المؤشرات الاقتصادية القيادية أظهرت إشارات إلى التعافي مع انخفاض وتيرة تقلبات الليرة وتباطؤ التضخم.

ويعتبر تطوير الاقتصاد حجر الزاوية لحكم أردوغان الذي مضى عليه 17 عاما والذي يعطي أولوية لنمو مرتفع ودعا مرارا إلى أسعار فائدة منخفضة لدعم الإقراض.

وقال الصندوق إن المزيد من الخطوات لضبط الميزانيات العامة للبنوك والشركات من شأنه أن يدعم الاستقرار المالي وأن يعزز نموا أكثر مرونة في الأجل المتوسط.

ولم تطلب الهيئة المنظمة للقطاع المصرفي من البنوك شطب قروض بقيمة 46 مليار ليرة (نحو 8 مليارات دولار) بحلول نهاية العام الحالي.

كما دعت إلى تخصيص احتياطات لتغطية الخسائر في خطوة تستهدف في معظمها قطاعي الطاقة والتشييد اللذين تعرضا للضرر الأكبر.

والتقى وفد الصندوق مع ممثلين للقطاع الخاص وأحزاب سياسية ومراكز بحثية حتى يتمكن من الحصول على رأي أوسع بشأن التطورات الاقتصادية في تركيا.

وانتقدت وزارة المالية التركية اجتماعات وفد الصندوق التي أكدت أنها عقدت دون إخطار.

وقالت الوزارة في بيان إنه "من غير المناسب أن يعقد الصندوق اجتماعات أخرى في تركيا دون علم الوزارة".

ولا يكاد الاقتصاد التركي يحاول الخروج من كبوة حتى تهاجمه أخرى. ولعل آخرها الأرقام التي تكشف عن

أنقرة - حذر صندوق النقد الدولي من ركود حاد للاقتصاد التركي خلال الفصول المقبلة ما لم تسارع الحكومة إلى تغيير طريقة تعاملها مع الركود الذي يضرب معظم الأنشطة التجارية والاستثمارية.

وسارعت الحكومة التركية إلى اتهام الصندوق بالتدخل في شؤون البلاد الداخلية، في تجسيد لأساليب الرئيس رجب طيب أردوغان في تحدي الحقائق الاقتصادية دون تقديم حقائق بديلة.

وقال الصندوق في مذكرة حديثة إن "تركيا لا تزال عرضة لمخاطر خارجية ومحلية وأنه سيكون من الصعب تحقيق نمو قوي ومستدام إذا لم تتخذ الحكومة المزيد من الإصلاحات".

وأوضح بعد زيارة فريق من خبراء الصندوق إلى أنقرة مؤخرا أن الهدوء الحالي في أسواق المال التركية يبدو هشاً، في الوقت الذي لا تزال فيه الاحتياطات النقدية منخفضة، بينما يواصل الدين الأجنبي للقطاع الخاص واحتياجات التمويل الخارجي في الارتفاع.

وتشير البيانات الرسمية إلى تراجع احتياطي النقد الأجنبي لدى تركيا بنهاية النصف الأول من سبتمبر الحالي إلى 100.9 مليار دولار قياسا بنحو 101.85 قبل أسبوع، بالتوازي مع تفهقر احتياطات البلاد من الذهب.

مؤشرات مقلقة

- * مليار دولار تجز من المركزي في أسبوع
- * 1.5 بالمئة نسبة انكماش الاقتصاد بنهاية يونيو
- * 45 مليار دولار حجم الدين العام لتركيا
- * 13 بالمئة معدل البطالة في سبتمبر الحالي

ويتمثل التحدي الرئيسي في ما يتعلق بالسياسات في تحويل التركيز من النمو قصير الأجل إلى نمو أقوى وأكثر مرونة في الأجل المتوسط.

وتجاوز متوسط النمو السنوي للاقتصاد التركي 5 بالمئة على مدار الأعوام الخمسة عشر الماضية، لكن التضخم وأسعار الفائدة قفزا بعدما



الرفاه على الطريقة الأردوغانية



إنتاج وافر ينقسه التسويق